

## سؤال العراق اليوم:

# هل تجري الانتخابات البرلمانية في موعدها؟

عاد الحديث عن إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية العراقية في موعدها المقرر في أيار 2018، إلى الواجهة مجدداً. المرابحة سيدة الموقف، إذ ما من موقف حاسم حول إجراء الانتخابات من عددها، لكن ما بات أكيداً أن مطلع العام المقبل سيشهد توجه حيدر العبادي نحو حسم الموعد النهائي، مع الأخذ بالاعتبار رؤية القوى المحلية والإقليمية والدولية

«ستجري الحكومة الاتحادية الانتخابات النيابية في موعدها أم لا؟»، سؤال بات المتصدر الأول للمشهد السياسي العراقي على مدى اليومين الماضيين. إشارات عديدة تشي بإمكانية تأجيلها، في ظل تمسك رئيس الوزراء حيدر العبادي بإجرائها في موعدها المحدد في 15 أيار 2018، مع تصاعد الحديث عن إمكانية إرجائها لمدة تراوح بين ستة أشهر إلى عامين إضافيين، نزولاً عند توجهات بعض القوى الإقليمية والدولية.

تأكيد العبادي التزام حكومته «الاستحقاقات الدستورية، وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد»، وإشارته إلى أن «المفوضية (العليا) المستقلة للانتخابات» حسمت استعدادها، لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات المحلية في يوم واحد»، يترجم رفضه لمطالب غالبية «القوى السنية»، التي اشترطت عودة النازحين إلى مناطقهم، مقابل

مضيها بإجراء الانتخابات في موعدها، باعتبار أن عدم عودة هؤلاء، سيحرم مئات الآلاف التصويت «الحر».

وفي هذا السياق، دعا الأمين العام لـ«حزب الحوار الوطني» صالح المطلك، أمس، الحكومة والبرلمان والمجتمع الدولي إلى «تقييم الأجواء الانتخابية في المحافظات المحررة وحسم التأجيل من عدمه»، معتبراً أن «الانتخابات ليست هدفاً وغاية نسعى إلى تحقيقها ليقال إننا نعيش ظرفاً مستقراً؛ دون أن نلتفت إلى أحوالها وأثرها على المستوى الإنساني والاجتماعي، والسياسي على الفرد العراقي». وأضاف أن «جمهورنا اليوم مكبل بمشكلات النزوح، وحدائقة العودة للديار، ويفتقر إلى مستلزمات العيش الكريم ويواجه مصاعب الحصول على تعويضات لترميم بيته»، وهو أمر وفق المطلك «يدفع المواطن لعدم جعل الانتخابات من أولوياته، ولا يهتم بها كممارسة تضمن حقه، وتمثله المتوازن، ما يعرض العملية بمجملها للتجهين والتشويه».

هذه المقدمة التي حاول المطلك من خلالها تبرير رغبة مبطنه بضرورة تأجيل الانتخابات، أرفقها بمطالبة «الحكومة والبرلمان بتقييم الحالة الصحية الانتخابية في المناطق المحررة، وحسم قرار التأجيل من عدمه»، مع الأخذ بالاعتبار ظروف الجمهور هناك، ومدى إمكانية المشاركة بفاعلية تبعاً لـ«الظرف النفسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن الأوضاع الأمنية القلقة بشكل خاص».

موقف المطلك البارز أمس، كان مكملاً للحديث عن أعداد النازحين من المناطق التي سيطر عليها تنظيم «داعش»، في صيف 2014، حيث نرح نحو 5,4 ملايين شخص عن منازلهم، إلا أن الحكومة الاتحادية تؤكد أن نصف النازحين قد عادوا إلى مناطقهم، فيما توزع الباقون على مخيمات النزوح وبقية محافظات البلاد، ولا سيما في «إقليم كردستان». هذه الدعوة ليست إلا استكمالاً لما يُحكى في «الأروقة السياسية» عن إمكانية التأجيل مع التماس معظم

يدوياً، فيما هناك أجهزة استورديتها المفوضية لإجراء العدّ إلكترونياً».

هناك احتمالات بالذهاب نحو تأجيل الانتخابات لمدة 6 أشهر

ترتبط قوى سياسية عودة اللاجئين بقبول إجراء الانتخابات في موعدها (أ ف ب)



## شروط «اشتراكية» لتشكيل حكومة جديدة مع ميركل

وضع وزير الخارجية الألماني والرئيس السابق للحزب الاشتراكي الديمقراطي، سيغمار غابرييل، شرطين لتشكيل ائتلاف حاكم جديد مع حزب «الاتحاد المسيحي» بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل (أكبر كتلة سياسية)، يتعلقان بقبول مقترحات إصلاح الاتحاد الأوروبي، وإصلاح مظلة الرعاية الصحية. وقال غابرييل الذي ما زال يملك دوراً مؤثراً في أروقة الحزب الاشتراكي الديمقراطي (يسار وسط) إن «حزبه لم يقرر بعد جدوى المضي للنهائية في مفاوضات تشكيل ائتلاف حاكم جديد». ونقلت صحيفة «بيلد» الألمانية عن غابرييل أمس، أنه «إذا استمر ديوان المستشارية (يتولاه بيتر التماير المنحدر من «اتحاد»

ميركل) في رفض كافة مقترحات إصلاح الاتحاد الأوروبي، لن يكون هناك ائتلاف حاكم جديد. وأضاف: «كما أنه لن يكون منطقياً بالنسبة إلى الاشتراكيين الديمقراطيون الدخول في ائتلاف حاكم جديد إذا أصر الاتحاد المسيحي على أن يكون وضع المواطنين الخاضعين للتأمين الصحي الحكومي أسوأ من المواطنين الخاضعين لتأمين صحي توفره شركات خاصة». لافتاً إلى أن «الاتحاد المسيحي لم يعلن حتى الآن أسباب رغبته في حكم البلاد... الحكومة يجب أن تعمل لمصلحة ألمانيا، لا لمصلحة حزب». واستطرد غابرييل الذي تنازل طواعية عن قيادة الحزب

الاشتراكي الديمقراطي في كانون الثاني الماضي لمصلحة الرئيس الحالي مارتن شولتز، قائلاً: «يجب أن يعلن الاتحاد المسيحي ما يريده فعلاً من أجل مصلحة ألمانيا». ويرغب الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تحسين مظلة الرعاية الصحية الحكومية لتضاهي برامج الرعاية الصحية التي توفرها شركات خاصة، وهو ما يعني مزيد من الإنفاق الحكومي؛ الأمر الذي يرفضه «الاتحاد المسيحي». كذلك يؤيد الحزب برنامجاً طموحاً لإصلاح الاتحاد الأوروبي يبدأ بتعيين وزير مالية موحد للاتحاد، ومزيد من التنسيق على مستوى سياسات الدفاع والخارجية، وصولاً إلى تشكيل ما

يطلق عليه الحزب الولايات المتحدة الأوروبية، لكن «اتحاد» ميركل يرفض أيضاً هذا البرنامج، ويصر فقط على تحقيق مزيد من التعاون بين دول الاتحاد في كافة المجالات

ستبدأ المحادثات بين «الاتحاد المسيحي» و«الاشتراكيين» بعد أسبوعين

خلال السنوات المقبلة، وفق «بيلد». من جهة ثانية، أكد غابرييل أن مفاوضات ائتلاف «جامايكا» (المحادثات التي جرت بين التحالف المسيحي والحزب الديمقراطي الحر وحزب الخضر لتشكيل ائتلاف حاكم) فشلت «لعجز التحالف المسيحي عن تبرير رغبته في الحكم، لأن التحالف المسيحي لم يعلن برنامجه».

من جانبه، حذر نائب رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي، رالف شتغرن، اتحاد ميركل من «عرض العضلات»، وذلك قبل نحو أسبوعين من بدء مباحثات تمهيدية بينهما بشأن إمكانية تشكيل ائتلاف حاكم بينهما. ونقلت صحيفة «فيلت» الألمانية عن شتغرن قوله: